



التاريخ: 4 تشرين الأول/أكتوبر 2018
الأصل: إنكليزي

البند الرابع من جدول الأعمال

اختيار الاتفاقيات والتوصيات التي ينبغي طلب تقارير بشأنها في 2020 بموجب المادة 19، الفقرة 5 (هـ) والفقرة 6 (د) من دستور منظمة العمل الدولية

غرض الوثيقة

إنّ مجلس الإدارة مدعو إلى توفير الإرشاد بشأن الصكوك التي ستشملها الدراسة الاستقصائية العامة التي ستعدها لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات في عام 2020 ليناقشها مؤتمر العمل الدولي في عام 2021 (انظر مشروع القرار في الفقرة 20).

الهدف الاستراتيجي المعني: الأهداف الاستراتيجية الأربعة جميعها.

النتيجة الرئيسية المعنية/ المحرك السياسي المشترك: النتيجة 2: التصديق على معايير العمل الدولية وتطبيقها.

الانعكاسات السياسية: لا توجد.

الانعكاسات القانونية: لا توجد.

الانعكاسات المالية: لا توجد في هذه المرحلة.

إجراء المتابعة المطلوب: تنفيذ قرارات مجلس الإدارة.

الوحدة مصدر الوثيقة: إدارة معايير العمل الدولية.

الوثائق ذات الصلة: دستور منظمة العمل الدولية؛ إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة؛ الوثيقة (GB.316/INS/5/1(&Corr.))؛ الوثيقة GB.321/INS/7؛ الوثيقة GB.321/PV؛ الوثيقة GB.322/LILS/4؛ الوثيقة GB.322/PV؛ الوثيقة GB.325/POL/2؛ الوثيقة GB.325/LILS/4؛ الوثيقة GB.328/PV؛ الفقرة 25 (1) "3"؛ الوثيقة GB.331/PV.

مقدمة

١. وفقاً لما جرت عليه الممارسة المعتادة، يُدعى مجلس الإدارة بانتظام إلى بحث واعتماد المقترحات المتعلقة باختيار الاتفاقيات والتوصيات التي قد يُطلب من الحكومات تقديم تقارير بشأنها بموجب الفقرتين (٥) و(٥) (هـ) و(٦) (د) من المادة ١٩ من الدستور، كي تعد لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات الدراسات الاستقصائية العامة السنوية.
٢. ويجدر التذكير بأنه جرى تنسيق مواضيع الدراسات الاستقصائية العامة التي تُعدّها لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات على أساس التقارير المطلوبة بموجب المادة ١٩ من الدستور، مع موضوع البند المتكرر المقابل بموجب متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة، ٢٠٠٨ تناقش في دورة المؤتمر قبل عام من الدورة التي يناقش فيها المؤتمر البند المتكرر المعني.
٣. بالإضافة إلى ذلك، دعا المؤتمر منظمة العمل الدولية، في قراره لعام ٢٠١٦ بشأن المضي قدماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق، إلى "ضمان وجود روابط ملائمة وفعالة بين المناقشات المتكررة ونتائج مبادرة المعايير، بما في ذلك استكشاف خيارات استخدام أفضل للفقرتين ٥(هـ) و٦(د) من المادة ١٩ من دستور منظمة العمل الدولية، دون زيادة الالتزامات الواقعة على الدول الأعضاء في تقديم التقارير".^١ ويشمل ذلك اعتماد طرائق مناسبة لضمان أن تسهم الدراسات الاستقصائية العامة والمناقشة المتعلقة بها في لجنة المؤتمر المعنية بتطبيق المعايير، في المناقشات المتكررة.^٢
٤. وقرر مجلس الإدارة، عقب القرار الذي اتخذته لإرساء دورة جديدة من المناقشات المتكررة، في إطار متابعة القرار بشأن المضي قدماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق، أن يدرج بنداً بشأن مناقشة متكررة عن الحماية الاجتماعية (حماية العمال) في جدول أعمال الدورة ١١١ للمؤتمر (٢٠٢٢).^٣
٥. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه يمكن توقع أن يستتير النظر الجاري في معايير منظمة العمل الدولية في سياق آلية استعراض المعايير، بالدراسات الاستقصائية العامة ومناقشتها في لجنة تطبيق المعايير. ويقترح إجراء تحسينات في القسم بشأن الصلات بين الدراسات الاستقصائية العامة والمناقشات المتكررة، بالاستناد إلى النتائج المحققة والتقدم المحرز بموجب مبادرة المعايير، ورهنأً بها.^٤
٦. وفي هذا السياق، قد يرغب مجلس الإدارة في النظر في صك واحد أو أكثر من الصكوك المعنية بحماية العمال، التي يُطلب من الحكومات تقديم تقارير بشأنها بموجب المادة ١٩ من الدستور في عام ٢٠٢٠ لتناقشها لجنة المؤتمر المعنية بتطبيق المعايير في عام ٢٠٢١، أي قبل عام من المناقشة المتكررة بشأن الحماية الاجتماعية (حماية العمال) في عام ٢٠٢٢. وقد يرغب مجلس الإدارة في توفير الإرشاد إلى المكتب فيما يتعلق بإعداد نموذج التقرير في وقت لاحق لتقديمه إلى الدورة ٣٣٥ لمجلس الإدارة (أذار/ مارس ٢٠١٩).

^١ الفقرة ١٥-١ من قرار عام ٢٠١٦ بشأن المضي قدماً بالعدالة الاجتماعية من خلال العمل اللائق.

^٢ الفقرة ١٥-٢ (ب) من القرار.

^٣ الوثيقة GB.328/PV، الفقرة ٢٥(١) "٤".

^٤ الوثيقة GB.331/INS/5.

صكوك مقترحة للدراسة الاستقصائية العامة التي ستعدها لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات في عام ٢٠٢٠ لكي تناقشها لجنة تطبيق المعايير في عام ٢٠٢١

الخيار الأول: توفير العمل اللائق لعمال اقتصاد الرعاية في اقتصاد متغير

٧. في ضوء المناقشة المتكررة المقبلة بشأن الحماية الاجتماعية (حماية العمال) في جدول أعمال الدورة ١١١ للمؤتمر (٢٠٢٢)،^٥ قد يكون من المجدي إجراء دراسة استقصائية عامة بشأن تعزيز العمل اللائق للعاملين في اقتصاد الرعاية، بغية توفير لمحة عامة شاملة عن الوضع الراهن في الدول الأعضاء فيما يتعلق بكافة الصكوك أو مجموعة من الصكوك التالية:

- اتفاقية العاملين بالتمريض، ١٩٧٧ (رقم ١٤٩)؛
- توصية العاملين بالتمريض، ١٩٧٧ (رقم ١٥٧)؛
- اتفاقية العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩)؛
- توصية العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ٢٠١).

٨. ونجد عمل الرعاية في طائفة من الأماكن في الاقتصادات المنظمة وغير المنظمة على حد سواء، وهو يشمل الرعاية المباشرة (الاعتناء بشخص مريض أو مسن أو معوق) والرعاية غير المباشرة (التنظيف والطبخ وقيادة المركبات). وعمل الرعاية في غالبيته غير مدفوع الأجر وتؤديه في الغالب النساء والفتيات (٧٦,٢ في المائة) اللواتي يتحدرن في كثير من الأحيان من مجموعات محرومة اجتماعياً. وفي العموم، تضطلع بعمل الرعاية مدفوع الأجر مجموعة من عمال الخدمات الشخصية، بمن فيهم العاملون بالتمريض والأطباء والمعلمون والعاملون بالرعاية الشخصية والعمال المنزليون. والعاملون في عمل الرعاية مدفوع الأجر معظمهم من الإناث، وغالباً ما يكن عاملات مهاجرات يعملن في ظروف سيئة وبأجر منخفض.^٦ وكما أشير إليه في تقرير المناقشة المتكررة لعام ٢٠١٥ بشأن حماية العمال، يؤثر وقت العمل تأثيراً مباشراً على حماية صحة العمال ورفاههم، غير أن بعض الفئات من العاملين في مجال الرعاية، من قبيل العمال المنزليين والعاملين بالتمريض، مستبعدة من نطاق صكوك منظمة العمل الدولية بشأن ساعات العمل^٧ وأدى الاستبعاد من تشريعات العمل ونقص الامتثال والإنفاذ وتراجع تغطية المفاوضات الجماعية في هذه القطاعات، إلى مواطن عجز مهمة في العمل اللائق.

٩. وما فتئ اقتصاد الرعاية يشهد تدهوراً في نوعية العمل في حين تساهم التغييرات داخل عالم العمل وخارجه، في استمرار تزايد الطلب على خدمات الرعاية. ومع انضمام النساء إلى صفوف اليد العاملة والبقاء فيها، بأعداد كبيرة وفي كافة الأقاليم، وتشخّج السكان في الكثير من البلدان، من المتوقع أن يستمر تزايد الطلب على عمل الرعاية في جميع الأقاليم، مما يشير إلى إمكانية كبيرة في استحداث الوظائف في اقتصاد الرعاية. وفي عام ٢٠١٥، كان هناك ٢,١ مليار شخص بحاجة إلى خدمات الرعاية. ويتوقع أن يزيد هذا العدد ليلبلغ ٢,٣ مليار شخص بحلول عام ٢٠٣٠.

١٠. وتبقى أوجه انعدام المساواة بين الجنسين والظروف السيئة في اقتصاد الرعاية مترابطة ترابطاً مباشراً. وغالباً ما تستتبع خدمات الرعاية التعرض لمخاطر جسدية ونفسية، قد تشمل خطر التعرض للعنف والتحرش. وتشكل الممرضات والقابلات القانونيات أكبر مجموعة مهنية في قطاع الرعاية الصحية، وتبقى مهنة التمريض مهنة أنثوية. وغالباً ما تكون الأجور منخفضة مقارنة مع وظائف أخرى ذات قيمة متساوية، مما يدفع الممرضات

^٥ الوثيقة GB.328/PV، الفقرة ٢٥(١) "٤".

^٦ انظر: *Care work and care jobs for the future of decent work*, 2018.

^٧ مكتب العمل الدولي: *حماية العمل في عالم عمل آخذ في التحول*، التقرير السادس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٤، جنيف، ٢٠١٥، الصفحة ٥٥.

إلى مزاولة عدة مهن أو الإفراط في ساعات العمل. أما هجرة العاملين في مجال الصحة فتحفزها ظروف العمل والفوارق في المداخل بين البلدان.

١١. ويشكل العمال المنزليون فئة مهمة أخرى من العمال الذين يساعدون على تلبية تزايد طلبات العائلات على الرعاية. وتفيد التقديرات عن وجود قرابة ٧٠ مليون عامل منزلي في كافة أنحاء العالم. ويمثل العمال المنزليون نسبة ١٨ في المائة من القوى العاملة في خدمات الرعاية، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم^٨ ولا يُعترف دائماً بالعمل المنزلي على أنه مهنة قيّمة، ونتيجة لذلك يعاني العمال المنزليون من بعض أسوأ ظروف العمل في اقتصاد الرعاية، بما في ذلك الأجور المتدنية وساعات العمل المفرطة والافتقار إلى حماية العمل والإعانات الاجتماعية. وتؤثر هذه الظروف بشكل غير متناسبي على النساء المتحدرات من المجموعات المستضعفة في مواجهة التمييز، اللواتي تشكلن زهاء ٧٠ في المائة من القوى العاملة. واستمرار معايير العمل المتدنية في العمل المنزلي قد يؤدي إلى الانتقاص من ظروف العمل في اقتصاد الرعاية بكافة جوانبه^٩.

١٢. وخلال السنوات الخمسين التي تلت اعتماد الاتفاقية رقم ١٤٩، لم يجر البتة النظر في الصك وفي التوصية المصاحبة له في سياق دراسة استقصائية عامة. زد على ذلك أن إدراج اتفاقية العمال المنزليين وتوصيتها في الدراسة الاستقصائية العامة سيكون وجيهاً وفي حينه على حد سواء، نظراً إلى أن المناقشة المتكررة في عام ٢٠٢٢ ستلي مباشرة الذكرى العاشرة لاعتماد الاتفاقية رقم ١٨٩. ومن شأن دراسة استقصائية عامة عن هذه الصكوك الأربعة أن توفر لمحة عامة شاملة عن الطريقة التي تطبق الدول الأعضاء بواسطتها المبادئ الواردة في هذه الصكوك من أجل التصدي لمواطني العجز في العمل اللائق في اقتصاد الرعاية وضمان توفير عمل لائق للعاملين في مجال الرعاية، من خلال النظر في القانون والممارسة في اقتصاد الرعاية من منظور قضايا الجنسين.

١٣. والاتفاقيتان رقم ١٤٩ ورقم ١٨٩ مواكبتان للعصر في الوقت الحاضر. وقد صدق ٤١ بلداً على الاتفاقية رقم ١٤٩، خمسة منها منذ عام ٢٠٠٠. أما الاتفاقية رقم ١٨٩ فقد صدق عليها ٢٥ بلداً منذ اعتمادها في عام ٢٠١١.

الخيار الثاني: الشعوب الأصلية والقبلية

١٤. في حزيران/يونيه ١٩٨٩، اعتمد المؤتمر اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩). ومع دخول الاتفاقية رقم ١٦٩ حيز النفاذ، أفلت باب التصديق على اتفاقية السكان الأصليين والقبليين، ١٩٥٧ (رقم ١٠٧). وقد لاقت الاتفاقية رقم ١٦٩ ما مجموعه ٢٣ تصديقاً في حين لا تزال الاتفاقية رقم ١٠٧ سارية النفاذ في ١٧ بلداً. ويعود تاريخ إجراءات منظمة العمل الدولية للتصدي لظروف العمل التمييزية للشعوب الأصلية والقبلية، إلى عشرينيات القرن الماضي. وتتصادف مئوية منظمة العمل الدولية مع الذكرى الثلاثين لاعتماد الاتفاقية رقم ١٦٩. ومن شأن هذه الذكرى أن تتيح أمام مجلس الإدارة فرصة التمحيص - من خلال طلب تقارير بموجب المادة ١٩ من دستور منظمة العمل الدولية، فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية رقم ١٦٩ - بشأن مدى إنفاذ الصك الدولي الملزم الوحيد لحماية الشعوب الأصلية والقبلية والذي لا يزال مفتوحاً للتصديق عليه. ومن شأن مناقشة الدراسة الاستقصائية العامة في لجنة المؤتمر المعنية بتطبيق المعايير، أن تأتي مباشرة بعد الاحتفال بالذكرى العشرين للمنتدى الدائم للأمم المتحدة المعني بقضايا الشعوب الأصلية في عام ٢٠٢٠.

١٥. والشعوب الأصلية والقبلية هي من أكثر المجموعات المحرومة اجتماعياً واقتصادياً والمستضعفة في مواجهة التمييز. وهي متواجدة في أكثر من ٩٠ بلداً وتشكل خمسة في المائة من سكان العالم و ١٥ في المائة من الفقراء في العالم. غير أنه في العديد من البلدان، تواجه هذه الشعوب تمييزاً وظروف عمل استغلالية وظروف معيشة متدهورة تسهم مع عوامل أخرى كذلك في التهميش والفق.

^٨ انظر: *Care work and care jobs for the future of decent work*, 2018.

^٩ المرجع نفسه.

١٦. ويشكل تعزيز الاتفاقية رقم ١٦٩ من أجل التنمية الشاملة والمستدامة والقائمة على الحقوق، عنصراً أساسياً في استراتيجية عمل منظمة العمل الدولية، التي أيدتها مجلس الإدارة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.^{١٠}

١٧. ومن شأن دراسة استقصائية عامة أن تقدم فرصة لتقييم دور الاتفاقية رقم ١٦٩ في تحقيق برنامج التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (برنامج عام ٢٠٣٠). وعلى نقيض الأهداف الإنمائية للألفية، تشمل أهداف التنمية المستدامة صراحة الشعوب الأصلية. ويشير مقصدان من مقاصد أهداف التنمية المستدامة تحديداً إلى الشعوب الأصلية، ويتعهدان بمضاعفة الإنتاجية الزراعية لصغار المزارعين من الشعوب الأصلية وضمان حصول الأطفال المتحدرين من هذه الشعوب على التعليم. وهناك أيضاً التزام قوي في برنامج عام ٢٠٣٠ لتمكين وإشراك الشعوب الأصلية في تنفيذ واستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف^{١١} والقائمة العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة تشمل مؤشرات مهمة لقياس التقدم بالنسبة إلى الشعوب الأصلية، لاسيما فيما يتعلق بضمان حقوق حيازة الأرض (١-٤-٢/٥-١) ودخل صغار منتجي الأغذية (٢-٣-٢) ومؤشرات التكافؤ للحصول على التعليم (١-٥-٤) وعدم التمييز (١-٣-١٠).^{١٢}

١٨. وتستند أحكام الاتفاقية رقم ١٦٩ إلى احترام ثقافات وأنماط حياة الشعوب الأصلية والقبلية وتهدف إلى تذليل ممارسات الوصم والتمييز التي تؤثر في الشعوب الأصلية كما تهدف إلى تمكينها من المشاركة في صنع القرارات التي تتعلق بحياتها، وإلى استحداث نظام للإدارة السديدة يكون أكثر مساواة وشمولاً واحتراماً للتنوع الثقافي. وتسليماً بالتعقيدات والخصوصيات المتأنتية عن أوضاع الشعوب الأصلية، تتخذ الاتفاقية رقم ١٦٩ نهجاً شمولياً في تغطية مجموعة واسعة من المسائل التي تؤثر في حياة ورفاه هذه الشعوب، بما فيها تلك المتعلقة بالعمالة والتدريب المهني والتعليم والصحة والضمان الاجتماعي. وفي الدليل لصالح الهيئات المكونة الثلاثية لمنظمة العمل الدولية بعنوان *فهم اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية*، ١٩٨٩ (رقم ١٦٩)، جرى التشديد على أن "جميع الإحصاءات والبحوث المتاحة تشير إلى أن الشعوب الأصلية لا تزال تعاني من أسوأ أشكال الاستغلال في العمل، وهي ممثلة تمثيلاً غير متناسب في صفوف ضحايا التمييز وعمل الأطفال والعمل الجبري. كما تواجه الشعوب الأصلية عوائق وعقبات في سوق العمل نظراً إلى أن فرص حصولها على التعليم والتدريب المهني محدودة، وليست معارفها التقليدية ومهاراتها مقيمة أو مطلوبة بالضرورة". وأقرت بلدان عديدة باستمرار وجود تحديات جمة من حيث تطبيق الاتفاقية رقم ١٦٩ في القانون والممارسة، بما في ذلك ما يتعلق بالحقوق في المشاورة، المنصوص عليه في الاتفاقية. وجرى تسليط الضوء على هذه التحديات في مختلف المنتديات الثلاثية، ومن شأن تفهم أشمل للطرائق التي يمكن من خلالها للحكومات أن تطبق حق التشاور، أن يقطع شوطاً طويلاً نحو تهدئة الشواغل التي أعربت عنها بعض الحكومات في هذا الصدد. وفي حين تشكل المبادئ الأساسية لاستشارة ومشاركة الشعوب الأصلية حجر الأساس للاتفاقية رقم ١٦٩، فإنها تشمل قسماً كاملاً عن حقها في العمالة والتدريب المهني وحماية حقوق عمالها. كما تنص على اتخاذ إجراء منسق ومنتظم لحماية حقوق هذه الشعوب.

١٩. ومن شأن دراسة استقصائية عامة حول الاتفاقية رقم ١٦٩ أن تسمح بقياس مدى جدواها وتطبيق أحكامها وتقييم الصعوبات التي تحول دون إجراء المزيد من التصديقات أو توخره. ومن شأن ذلك أن يسهم في تنفيذ استراتيجية عام ٢٠١٥ من أجل نشاط منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالشعوب الأصلية والقبلية،^{١٣} التي ترمي إلى تعزيز الاتفاقية وإلى تذليل الثغرات وأوجه القصور الموجودة فيما يتعلق بإرساء أطر قانونية ومؤسسية فعالة ومجدية للتشاور مع الشعوب الأصلية والقبلية وإتاحة مشاركتها. وبعد مضي ٣٠ عاماً تقريباً على اعتماد الاتفاقية رقم ١٦٩، لا يزال لها تأثير كبير على قوانين ومجتمعات الدول الأعضاء المصدقة عليها. كما أرسى إطاراً للسياسات العامة في الدول غير المصدقة وأثرت في عمل المنظمات الدولية على المستويين العالمي والإقليمي. وعليه، من شأن الدراسة الاستقصائية العامة أن تسهم في فهم أفضل لأحكام الاتفاقية وآثارها على المستويين الوطني والإقليمي، وفي تقاسم الخبرات والممارسات الجيدة. ومن شأن تحديد التحديات والفرص بالنسبة للتصديقات

^{١٠} الوثيقة GB.325/POL/2.

^{١١} مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية: مذكرة إعلامية، حقوق الشعوب الأصلية وبرنامج عام ٢٠٣٠.

^{١٢} إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية. الشعوب الأصلية وبرنامج عام ٢٠٣٠.

^{١٣} الوثيقة GB.325/POL/2.

الجديدة وتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً أفضل، أن يساعد على بناء القدرات الوطنية واستثارة الوعي، بما في ذلك من خلال التعاون التقني، عند مقتضى الحال.

مشروع قرار

٢٠. طلب مجلس الإدارة من المكتب أن يعد نموذج التقرير بموجب المادة ١٩، لينظر فيه مجلس الإدارة في دورته التالية في آذار/مارس ٢٠١٩، والذي يتناول الصكوك المختارة من الخيارين اللذين اقترحهما المكتب لإجراء الدراسة الاستقصائية العامة التي يزعم أن تعدها لجنة الخبراء المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات في عام ٢٠٢٠ لكي تناقشها لجنة المؤتمر المعنية بتطبيق المعايير في عام ٢٠٢١.

ملحق

قائمة الاتفاقيات والتوصيات التي قرر مجلس الإدارة طلب تقارير بشأنها من الحكومات بموجب المادة ١٩ من الدستور^١

عام ١٩٤٩	
اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠	الاتفاقية رقم ٢٩
اتفاقية الغذاء وتقديم الوجبات (أطقم السفن)، ١٩٤٦	الاتفاقية رقم ٦٨
اتفاقية شهادة كفاءة طباطخي السفن، ١٩٤٦	الاتفاقية رقم ٦٩
اتفاقية معاشات البحارة، ١٩٤٦	الاتفاقية رقم ٧١
اتفاقية الفحص الطبي للبحارة، ١٩٤٦	الاتفاقية رقم ٧٣
اتفاقية شهادات كفاءة البحارة، ١٩٤٦	الاتفاقية رقم ٧٤
توصية الإكراه غير المباشر على العمل، ١٩٣٠	التوصية رقم ٣٥
توصية تنظيم العمل الجبري، ١٩٣٠	التوصية رقم ٣٦
توصية تأمين الدخل، ١٩٤٤	التوصية رقم ٦٧
توصية الضمان الاجتماعي (القوات المسلحة)، ١٩٤٤	التوصية رقم ٦٨
توصية الرعاية الطبية، ١٩٤٤	التوصية رقم ٦٩
توصية تنظيم تدريب البحارة، ١٩٤٦	التوصية رقم ٧٧
عام ١٩٥٠	
اتفاقية وقاية عمال الموانئ من الحوادث (مراجعة)، ١٩٣٢	الاتفاقية رقم ٣٢
اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧	الاتفاقية رقم ٨١
اتفاقية إدارات تفتيش العمل (الأقاليم التابعة)، ١٩٤٧	الاتفاقية رقم ٨٥
توصية المعاملة بالمثل في مجال حماية عمال الموانئ من الحوادث، ١٩٣٢	التوصية رقم ٤٠
توصية التدريب المهني، ١٩٣٩	التوصية رقم ٥٧
توصية التلمذة الصناعية، ١٩٣٩	التوصية رقم ٦٠
توصية تفتيش العمل، ١٩٤٧	التوصية رقم ٨١
توصية تفتيش العمل (التعدين والنقل)، ١٩٤٧	التوصية رقم ٨٢
عام ١٩٥١	
اتفاقية البطالة، ١٩٣٤	الاتفاقية رقم ٤٤
اتفاقية إدارات التوظيف، ١٩٤٨	الاتفاقية رقم ٨٨
توصية البطالة، ١٩٣٤	التوصية رقم ٤٤
توصية بطالة الشباب، ١٩٣٥	التوصية رقم ٤٥
توصية تخطيط الأشغال العامة على الصعيد الوطني، ١٩٣٧	التوصية رقم ٥١
توصية تنظيم العمالة (الانتقال من الحرب إلى السلم)، ١٩٤٤	التوصية رقم ٧١
توصية الأشغال العامة (التخطيط على المستوى الوطني)، ١٩٤٤	التوصية رقم ٧٣
توصية إدارات التوظيف، ١٩٤٨	التوصية رقم ٨٣

^١ التواريخ المشار إليها تتفق مع السنة التي طُلب فيها من الدول الأعضاء تقديم تقارير بموجب المادة ١٩ من الدستور. وتُنشر وتناقش الدراسات الاستقصائية العامة خلال مؤتمر العمل الدولي من السنة التالية.

	عام ١٩٥٩
اتفاقية الحد الأدنى للسن (الصناعة)، ١٩١٩	الاتفاقية رقم ٥
اتفاقية الحد الأدنى للسن (الصناعة) (مراجعة)، ١٩٣٧	الاتفاقية رقم ٥٩
اتفاقية عمل الأحداث ليلاً في الصناعة، ١٩١٩	الاتفاقية رقم ٦
اتفاقية عمل الأحداث ليلاً (الصناعة) (مراجعة)، ١٩٤٨	الاتفاقية رقم ٩٠
اتفاقية الفحص الطبي للأحداث (الصناعة)، ١٩٤٦	الاتفاقية رقم ٧٧
	عام ١٩٦٠
اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢	الاتفاقية رقم ١٠٢
	(كما طلبت تقارير بموجب المادة ٧٦ من الاتفاقية)
	عام ١٩٦١
اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠	الاتفاقية رقم ٢٩
اتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧	الاتفاقية رقم ١٠٥
توصية الإكراه غير المباشر على العمل، ١٩٣٠	التوصية رقم ٣٥
توصية تنظيم العمل الجبري، ١٩٣٠	التوصية رقم ٣٦
	عام ١٩٦٢
اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨	الاتفاقية رقم ١١١
توصية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨	التوصية رقم ١١١
	عام ١٩٦٣
اتفاقية الإجازات مدفوعة الأجر، ١٩٣٦	الاتفاقية رقم ٥٢
اتفاقية الإجازات مدفوعة الأجر (الزراعة)، ١٩٥٢	الاتفاقية رقم ١٠١
توصية الإجازات مدفوعة الأجر، ١٩٣٦	التوصية رقم ٤٧
توصية الإجازات مدفوعة الأجر، ١٩٥٤	التوصية رقم ٩٨
اتفاقية الراحة الأسبوعية (الصناعة)، ١٩٢١	الاتفاقية رقم ١٤
اتفاقية الراحة الأسبوعية (التجارة والمكاتب)، ١٩٥٧	الاتفاقية رقم ١٠٦
توصية الراحة الأسبوعية (التجارة والمكاتب)، ١٩٥٧	التوصية رقم ١٠٣
	عام ١٩٦٤
اتفاقية حماية الأمومة، ١٩١٩	الاتفاقية رقم ٣
اتفاقية حماية الأمومة (مراجعة)، ١٩٥٢	الاتفاقية رقم ١٠٣
توصية حماية الأمومة (الزراعة)، ١٩٢١	التوصية رقم ١٢
توصية حماية الأمومة، ١٩٥٢	التوصية رقم ٩٥
	عام ١٩٦٥
اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧	الاتفاقية رقم ٨١
توصية تفتيش العمل، ١٩٤٧	التوصية رقم ٨١
توصية تفتيش العمل (التعدين والنقل)، ١٩٤٧	التوصية رقم ٨٢
	عام ١٩٦٦
اتفاقية ساعات العمل (الصناعة)، ١٩١٩	الاتفاقية رقم ١
اتفاقية ساعات العمل (التجارة والمكاتب)، ١٩٣٠	الاتفاقية رقم ٣٠
اتفاقية أسبوع العمل ذي الأربعين ساعة، ١٩٣٥	الاتفاقية رقم ٤٧
توصية تخفيض ساعات العمل، ١٩٦٢	التوصية رقم ١١٦

	عام ١٩٦٧
اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠	الاتفاقية رقم ٢٩
اتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧	الاتفاقية رقم ١٠٥
	عام ١٩٦٨
	١٧ اتفاقية أساسية
	عام ١٩٦٩
توصية حماية صحة العمال، ١٩٥٣	التوصية رقم ٩٧
توصية تسهيلات الرعاية، ١٩٥٦	التوصية رقم ١٠٢
توصية خدمات الصحة المهنية، ١٩٥٩	التوصية رقم ١١٢
توصية إسكان العمال، ١٩٦١	التوصية رقم ١١٥
	عام ١٩٧٠
اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨	الاتفاقية رقم ١١١
توصية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨	التوصية رقم ١١١
	عام ١٩٧١
اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤	الاتفاقية رقم ١٢٢
توصية سياسة العمالة، ١٩٦٤	التوصية رقم ١٢٢
توصية استخدام البحارة (السفن الأجنبية)، ١٩٥٨	التوصية رقم ١٠٧
توصية الظروف الاجتماعية للبحارة وسلامتهم، ١٩٥٨	التوصية رقم ١٠٨
	عام ١٩٧٢
اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨	الاتفاقية رقم ٨٧
اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩	الاتفاقية رقم ٩٨
	عام ١٩٧٣
توصية إنهاء الاستخدام، ١٩٦٣	التوصية رقم ١١٩
	عام ١٩٧٤
اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١	الاتفاقية رقم ١٠٠
توصية المساواة في الأجور، ١٩٥١	التوصية رقم ٩٠
	عام ١٩٧٥
توصية المشاورات (على المستويين الصناعي والوطني)، ١٩٦٠	التوصية رقم ١١٣
	عام ١٩٧٦
اتفاقية المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي)، ١٩٦٢	الاتفاقية رقم ١١٨
	عام ١٩٧٧
توصية النساء (ذوات المسؤوليات العائلية)، ١٩٦٥	التوصية رقم ١٢٣
	عام ١٩٧٨
اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠	الاتفاقية رقم ٢٩
اتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧	الاتفاقية رقم ١٠٥
	عام ١٩٧٩
اتفاقية العمال المهاجرين (مراجعة)، ١٩٤٩	الاتفاقية رقم ٩٧
اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، ١٩٧٥	الاتفاقية رقم ١٤٣
توصية العمال المهاجرين (مراجعة)، ١٩٤٩	التوصية رقم ٨٦
توصية العمال المهاجرين، ١٩٧٥	التوصية رقم ١٥١

	عام ١٩٨٠
اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣	الاتفاقية رقم ١٣٨
توصية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣	التوصية رقم ١٤٦
	عام ١٩٨١
اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦	الاتفاقية رقم ١٤٤
توصية المشاورات الثلاثية (أنشطة منظمة العمل الدولية)، ١٩٧٦	التوصية رقم ١٥٢
	عام ١٩٨٢
اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨	الاتفاقية رقم ٨٧
اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩	الاتفاقية رقم ٩٨
اتفاقية منظمات العمال الريفيين، ١٩٧٥	الاتفاقية رقم ١٤١
توصية منظمات العمال الريفيين، ١٩٧٥	التوصية رقم ١٤٩
	عام ١٩٨٣
اتفاقية الراحة الأسبوعية (الصناعة)، ١٩٢١	الاتفاقية رقم ١٤
اتفاقية الراحة الأسبوعية (التجارة والمكاتب)، ١٩٥٧	الاتفاقية رقم ١٠٦
اتفاقية الإجازة مدفوعة الأجر (مراجعة)، ١٩٧٠	الاتفاقية رقم ١٣٢
توصية تخفيض ساعات العمل، ١٩٦٢	التوصية رقم ١١٦
	عام ١٩٨٤
اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧	الاتفاقية رقم ٨١
اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩	الاتفاقية رقم ١٢٩
توصية تفتيش العمل، ١٩٤٧	التوصية رقم ٨١
توصية تفتيش العمل (التعدين والنقل)، ١٩٤٧	التوصية رقم ٨٢
	عام ١٩٨٥
اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١	الاتفاقية رقم ١٠٠
توصية المساواة في الأجور، ١٩٥١	التوصية رقم ٩٠
	عام ١٩٨٦
اتفاقية الوقاية من الآلات، ١٩٦٣	الاتفاقية رقم ١١٩
توصية الوقاية من الآلات، ١٩٦٣	التوصية رقم ١١٨
اتفاقية بيئة العمل (تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات)، ١٩٧٧	الاتفاقية رقم ١٤٨
توصية بيئة العمل (تلوث الهواء والضوضاء والاهتزازات)، ١٩٧٧	التوصية رقم ١٥٦
	عام ١٩٨٧
اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨	الاتفاقية رقم ١١١
توصية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨	التوصية رقم ١١١
	عام ١٩٨٨
اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢	الاتفاقية رقم ١٠٢
اتفاقية إعانات العجز والشيخوخة والورثة، ١٩٦٧	الاتفاقية رقم ١٢٨
توصية إعانات العجز والشيخوخة والورثة، ١٩٦٧	التوصية رقم ١٣١
	عام ١٩٨٩
اتفاقية الملاحة التجارية (المعايير الدنيا)، ١٩٧٦	الاتفاقية رقم ١٤٧
توصية الملاحة التجارية (تحسين المعايير)، ١٩٧٦	التوصية رقم ١٥٥

	عام ١٩٩٠
اتفاقية الإجازة الدراسية مدفوعة الأجر، ١٩٧٤	الاتفاقية رقم ١٤٠
توصية الإجازة الدراسية مدفوعة الأجر، ١٩٧٤	التوصية رقم ١٤٨
اتفاقية تنمية الموارد البشرية، ١٩٧٥	الاتفاقية رقم ١٤٢
توصية تنمية الموارد البشرية، ١٩٧٥	التوصية رقم ١٥٠
	عام ١٩٩١
اتفاقية طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٢٨	الاتفاقية رقم ٢٦
توصية طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٢٨	التوصية رقم ٣٠
اتفاقية طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور (الزراعة)، ١٩٥١	الاتفاقية رقم ٩٩
توصية طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور (الزراعة)، ١٩٥١	التوصية رقم ٨٩
اتفاقية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠	الاتفاقية رقم ١٣١
توصية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠	التوصية رقم ١٣٥
	عام ١٩٩٢
اتفاقية العمال ذوي المسؤوليات العائلية، ١٩٨١	الاتفاقية رقم ١٥٦
توصية العمال ذوي المسؤوليات العائلية، ١٩٨١	التوصية رقم ١٦٥
	عام ١٩٩٣
اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨	الاتفاقية رقم ٨٧
اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩	الاتفاقية رقم ٩٨
	عام ١٩٩٤
اتفاقية إنهاء الاستخدام، ١٩٨٢	الاتفاقية رقم ١٥٨
توصية إنهاء الاستخدام، ١٩٨٢	التوصية رقم ١٦٦
	عام ١٩٩٥
اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨	الاتفاقية رقم ١١١
	(دراسة استقصائية خاصة)
	عام ١٩٩٦
اتفاقية إدارة العمل، ١٩٧٨	الاتفاقية رقم ١٥٠
توصية إدارة العمل، ١٩٧٨	التوصية رقم ١٥٨
	عام ١٩٩٧
اتفاقية التأهيل المهني والعمالة (المعوقون)، ١٩٨٣	الاتفاقية رقم ١٥٩
توصية التأهيل المهني والعمالة (المعوقون)، ١٩٨٣	التوصية رقم ١٦٨
	عام ١٩٩٨
اتفاقية العمال المهاجرين (مراجعة)، ١٩٤٩	الاتفاقية رقم ٩٧
توصية العمال المهاجرين (مراجعة)، ١٩٤٩	التوصية رقم ٨٦
اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، ١٩٧٥	الاتفاقية رقم ١٤٣
توصية العمال المهاجرين، ١٩٧٥	التوصية رقم ١٥١
	عام ١٩٩٩
اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية)، ١٩٧٦	الاتفاقية رقم ١٤٤
توصية المشاورات الثلاثية (أنشطة منظمة العمل الدولية)، ١٩٧٦	التوصية رقم ١٥٢
	عام ٢٠٠٠
اتفاقية عمل النساء ليلاً، ١٩١٩	الاتفاقية رقم ٤
اتفاقية العمل ليلاً (المرأة) (مراجعة)، ١٩٣٤	الاتفاقية رقم ٤١

الاتفاقية رقم ٨٩	اتفاقية العمل ليلاً (النساء) (مراجعة)، ١٩٤٨
بروتوكول عام ١٩٩٠ التابع لاتفاقية العمل ليلاً (النساء) (مراجعة)، ١٩٤٨	
عام ٢٠٠١	
الاتفاقية رقم ١٣٧	اتفاقية العمل في الموانئ، ١٩٧٣
التوصية رقم ١٤٥	توصية العمل في الموانئ، ١٩٧٣
عام ٢٠٠٢	
الاتفاقية رقم ٩٥	اتفاقية حماية الأجور، ١٩٤٩
التوصية رقم ٨٥	توصية حماية الأجور، ١٩٤٩
عام ٢٠٠٣	
الاتفاقية رقم ١٢٢	اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤
التوصية رقم ١٦٩	توصية سياسة العمالة (أحكام تكميلية)، ١٩٨٤
الاتفاقية رقم ١٤٢	اتفاقية تنمية الموارد البشرية، ١٩٧٥
التوصية رقم ١٨٩	توصية خلق الوظائف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ١٩٩٨
عام ٢٠٠٤	
الاتفاقية رقم ١	اتفاقية ساعات العمل (الصناعة)، ١٩١٩
الاتفاقية رقم ٣٠	اتفاقية ساعات العمل (التجارة والمكاتب)، ١٩٣٠
عام ٢٠٠٥	
الاتفاقية رقم ٨١	اتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧
بروتوكول عام ١٩٩٥ التابع لاتفاقية تفتيش العمل، ١٩٤٧	
التوصية رقم ٨١	توصية تفتيش العمل، ١٩٤٧
التوصية رقم ٨٢	توصية تفتيش العمل (التعدين والنقل)، ١٩٤٧
الاتفاقية رقم ١٢٩	اتفاقية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩
التوصية رقم ١٣٣	توصية تفتيش العمل (الزراعة)، ١٩٦٩
عام ٢٠٠٦	
الاتفاقية رقم ٢٩	اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠
الاتفاقية رقم ١٠٥	اتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧
عام ٢٠٠٧	
الاتفاقية رقم ٩٤	اتفاقية شروط العمل (العقود العامة)، ١٩٤٩
التوصية رقم ٨٤	توصية شروط الاستخدام (العقود العامة)، ١٩٤٩
عام ٢٠٠٨	
الاتفاقية رقم ١٥٥	اتفاقية السلامة والصحة المهنيين، ١٩٨١
بروتوكول عام ٢٠٠٢ التابع لاتفاقية السلامة والصحة المهنيين، ١٩٨١	
التوصية رقم ١٦٤	توصية السلامة والصحة المهنيين، ١٩٨١
عام ٢٠٠٩	
الاتفاقية رقم ٨٨	اتفاقية إدارات التوظيف، ١٩٤٨
الاتفاقية رقم ١٢٢	اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤
الاتفاقية رقم ١٤٢	اتفاقية تنمية الموارد البشرية، ١٩٧٥
الاتفاقية رقم ١٨١	اتفاقية وكالات الاستخدام الخاصة، ١٩٩٧
التوصية رقم ١٨٩	توصية خلق الوظائف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ١٩٩٨
التوصية رقم ١٩٣	توصية تعزيز التعاونيات، ٢٠٠٢

	عام ٢٠١٠
اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢	الاتفاقية رقم ١٠٢
اتفاقية النهوض بالعمالة والحماية من البطالة، ١٩٨٨	الاتفاقية رقم ١٦٨
توصية تأمين الدخل، ١٩٤٤	التوصية رقم ٦٧
توصية الرعاية الطبية، ١٩٤٤	التوصية رقم ٦٩
	عام ٢٠١١
اتفاقية العمل الجبري، ١٩٣٠	الاتفاقية رقم ٢٩
اتفاقية إلغاء العمل الجبري، ١٩٥٧	الاتفاقية رقم ١٠٥
اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، ١٩٤٨	الاتفاقية رقم ٨٧
اتفاقية حق التنظيم والمفاوضة الجماعية، ١٩٤٩	الاتفاقية رقم ٩٨
اتفاقية المساواة في الأجور، ١٩٥١	الاتفاقية رقم ١٠٠
اتفاقية التمييز (في الاستخدام والمهنة)، ١٩٥٨	الاتفاقية رقم ١١١
اتفاقية الحد الأدنى للسن، ١٩٧٣	الاتفاقية رقم ١٣٨
اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، ١٩٩٩	الاتفاقية رقم ١٨٢
	عام ٢٠١٢
اتفاقية علاقات العمل في الخدمة العامة، ١٩٧٨	الاتفاقية رقم ١٥١
اتفاقية المفاوضة الجماعية، ١٩٨١	الاتفاقية رقم ١٥٤
توصية علاقات العمل في الخدمة العامة، ١٩٧٨	التوصية رقم ١٥٩
توصية المفاوضة الجماعية، ١٩٨١	التوصية رقم ١٦٣
	عام ٢٠١٣
اتفاقية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠	الاتفاقية رقم ١٣١
توصية تحديد المستويات الدنيا للأجور، ١٩٧٠	التوصية رقم ١٣٥
	عام ٢٠١٤
اتفاقية حق التجمع (الزراعة)، ١٩٢١	الاتفاقية رقم ١١
اتفاقية منظمات العمال الريفيين، ١٩٧٥	الاتفاقية رقم ١٤١
توصية منظمات العمال الريفيين، ١٩٧٥	التوصية رقم ١٤٩
	عام ٢٠١٥
اتفاقية العمال المهاجرين (مراجعة)، ١٩٤٩	الاتفاقية رقم ٩٧
اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، ١٩٧٥	الاتفاقية رقم ١٤٣
توصية العمال المهاجرين (مراجعة)، ١٩٤٩	التوصية رقم ٨٦
توصية العمال المهاجرين، ١٩٧٥	التوصية رقم ١٥١
	عام ٢٠١٦
اتفاقية السلامة والصحة في البناء، ١٩٨٨	الاتفاقية رقم ١٦٧
اتفاقية السلامة والصحة في المناجم، ١٩٩٥	الاتفاقية رقم ١٧٦
اتفاقية السلامة والصحة في الزراعة، ٢٠٠١	الاتفاقية رقم ١٨٤
اتفاقية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيين، ٢٠٠٦	الاتفاقية رقم ١٨٧
توصية السلامة والصحة في البناء، ١٩٨٨	التوصية رقم ١٧٥
توصية السلامة والصحة في المناجم، ١٩٩٥	التوصية رقم ١٨٣
توصية السلامة والصحة في الزراعة، ٢٠٠١	التوصية رقم ١٩٢
توصية الإطار الترويجي للسلامة والصحة المهنيين، ٢٠٠٦	التوصية رقم ١٩٧

	عام ٢٠١٧
اتفاقية ساعات العمل (الصناعة)، ١٩١٩	الاتفاقية رقم ١
اتفاقية الراحة الأسبوعية (الصناعة)، ١٩٢١	الاتفاقية رقم ١٤
اتفاقية ساعات العمل (التجارة والمكاتب)، ١٩٣٠	الاتفاقية رقم ٣٠
اتفاقية أسبوع العمل ذي الأربعين ساعة، ١٩٣٥	الاتفاقية رقم ٤٧
توصية تخفيض ساعات العمل، ١٩٦٢	التوصية رقم ١١٦
اتفاقية العمل ليلاً (النساء) (مراجعة)، ١٩٤٨	الاتفاقية رقم ٨٩
بروتوكول عام ١٩٩٠ التابع لاتفاقية العمل ليلاً (النساء) (مراجعة)، ١٩٤٨	
توصية عمل النساء ليلاً (الزراعة)، ١٩٢١	التوصية رقم ١٣
اتفاقية الراحة الأسبوعية (التجارة والمكاتب)، ١٩٥٧	الاتفاقية رقم ١٠٦
توصية الراحة الأسبوعية (التجارة والمكاتب)، ١٩٥٧	التوصية رقم ١٠٣
اتفاقية الإجازة مدفوعة الأجر (مراجعة)، ١٩٧٠	الاتفاقية رقم ١٣٢
توصية الإجازات مدفوعة الأجر، ١٩٥٤	التوصية رقم ٩٨
اتفاقية العمل الليلي، ١٩٩٠	الاتفاقية رقم ١٧١
توصية العمل الليلي، ١٩٩٠	التوصية رقم ١٧٨
اتفاقية العمل بعض الوقت، ١٩٩٤	الاتفاقية رقم ١٧٥
توصية العمل بعض الوقت، ١٩٩٤	التوصية رقم ١٨٢
	عام ٢٠١٨
توصية أراضيات الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢	التوصية رقم ٢٠٢
	عام ٢٠١٩
اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤	الاتفاقية رقم ١٢٢
اتفاقية التأهيل المهني والعمالة (المعوقون)، ١٩٨٣	الاتفاقية رقم ١٥٩
اتفاقية العمل في المنزل، ١٩٩٦	الاتفاقية رقم ١٧٧
توصية التأهيل المهني والعمالة (المعوقون)، ١٩٨٣	التوصية رقم ١٦٨
توصية سياسة العمالة (أحكام تكميلية)، ١٩٨٤	التوصية رقم ١٦٩
توصية العمل في المنزل، ١٩٩٦	التوصية رقم ١٨٤
توصية علاقة الاستخدام، ٢٠٠٦	التوصية رقم ١٩٨
توصية الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥	التوصية رقم ٢٠٤
	عام ٢٠٢٠
	يحددها مجلس الإدارة